النضال المسلّح الاّ في أضيق الحدود، في مقابل اللجوء الموسّع الى أنماط المقاومة المدنية. وقد كانت هذه المسلكيات مبعث اهتمام بالغ من قبل المراقبين كافة. فعلى الرغم من ان الانتفاضة أحيت تراث النضال المدني بعامة، الاّ انه لم يسبق ان اعتمد التظاهر المصحوب برشق الحجارة في مواجهة آلة قمع عسكرية، كنموذج مستمر وثابت لفترة ممتدة، في أي نموذج ثوري غير الانتفاضة الفلسطينية المعاصرة[٥٣]. ومن هنا أطلق عليها انتفاضة الحجارة، عنواناً مميّزاً لها، لا يشاركها فيه غيرها من النماذج الثورية.

ومن الاسرائيليين أنفسهم من عبّر عن الاستهجان للانضباط الملحوظ تماماً في هذا الجانب. فالمنتفضون كبحوا جماح أنفسهم الى حدّ مثير، ولم يلجأوا الى السلاح الناري، جاذبين الى جانبهم بذلك الرأي العام العالمي، حتى ان البعض منهم صور الصراع، في ظل الانتفاضة، على انه صراع سياسي اعلامي، وليس صراعاً مع دبابات. وهذا ما تفوّقت فيه منظمة التحرير الفلسطينية واستولت به على مساحات واسعة من الرأي العام العالمي، بما في ذلك قسم من الرأي العام الاسرائيلي ذاته[٥٤]. ومع ان الانتفاضة تجنّبت اغراءات الكفاح المسلّح لارغام العدو على التراجع، الاّ ان استخدام الحجارة والمقاليع وزجاجات المولوتوف الحارقة جعل البعض يميزون اسلوبها بأنه ذو طبيعة دافئة، بين الحرارة والبرودة[٥٥]. ويبدو ان الرأي الراجح لدى القيادة الفلسطينية ان استخدام السلاح سوف يوقع الانتفاضة تحت مطارق الارهاب العسكري لسلطات الاحتلال؛ وان مبارزة من هذا النوع (العسكري) سوف تكون اليد الطولى فيها لاسرائيل. فاسرائيل تنتظر الفرصة التي تمكّنها من قتل أكبر عدد من أبناء الأرض المحتلة بصورة أكبر بكثير ممّا تمّ حتى الآن في نموذج انتفاضة الحجارة. وبسبب هذا النهج المتميز، والذي يمثّل فتحاً جديداً في أساليب النضال الوطني، ممّا يحتاج الى الدراسة المتعمّقة، فانه يصعب تقويم الانتفاضة، من الناحية العسكرية[٥٦]. اذ الواضح أنه ليس في نيّة المنتفضين تكبيد العدو خسائر بشرية، بقدر ما انهم يهدفون الى تفكيك آلته السياسية، وانهاك قواه البشرية، داخل الأرض المحتلة، وفك الارتباط مع سلطته، ونزع أي قناع عن وجهه العنصري الارهابي.

لم تعلن الانتفاضة، اذاً، عن نفسها، كاطار للممارسة، طوراً جديداً من أطوار النضال المسلّح؛ الاّ ان احتمال اللجوء الى هذا الاطار أمر غير مستبعد. وفي حالة كهذه، يحتاج الأمر الى تغيير نوعي في الممارسة، والحركة، والتنظيم، داخل الارض المحتلة، وكذا لضرورة فتح ثغرات في جدران الحدود البرية والبحرية، لاجل توفير السلاح والذخائر؛ كما يحتاج الأمر الى اطار سياسي فلسطيني ـ عربي موازٍ ومناسب، يتمّ من خلال مساندة سكان الارض المحتلة، وتوفير الحماية الدولية لهم في مواجهة آلة العدو العسكرية، والتي من المتوقع ان يتمّ استخدامها بأعنف الأشكال. وممّا يجدر ذكره ان الحدود المفتوحة نسبياً بين فلسطين والاقطار المجاورة، وبخاصة سوريا ولبنان، ابّان ثورة العام ١٩٣٦، مكّنت الثوار من الحصول على دعم تسليحي وتمويني وبشري لا بأس به. وجملة القول، ان انتقال الانتفاضة الى طور الكفاح المسلّح المفتوح يحتاج الى ما هو اكثر من الاستعداد البطولي بالتضحية (من سلاح وعتاد وعناصر مدرّبة وقدرة على تعويض الخسائر بجميع أنواعها وتغطية سياسية عربية). وقد يرى البعض ان ما اشتمل عليه البيان الاربعون للانتفاضة، في أيار (مايو) ١٩٨٩، والذي دعا الى قتل مستوطن، أو جندي، اسرائيلي مقابل كل شهيد فلسطيني، يدخل الانتفاضة في باب الشروع في طور الكفاح المسلح. ولكن الامر قد لا يكون على هذا النحو. ذلك ان البيان، في جوهره، يدور في اطار جعل الرد المسلّح في حدود «رد الفعل» المحدود فقط من الجانب الفلسطيني، وهو ما يعتبر نهجاً